

تطور الديون الخارجية في مصر
وتداعياتها على ميزان المدفوعات خلال الفترة (2003-2022)

ريهام محمد الطراhouني
مدرس الاقتصاد المساعد
المعهد المصري لأكاديمية الإسكندرية للإدارة والمحاسبة



تطور الديون الخارجية في مصر وتداعياتها على ميزان المدفوعات خلال الفترة (2003-2022)

(ورقة عمل)

ريهام محمد الطراهنوي

مدرس الاقتصاد المساعد

المعهد المصري لأكاديمية الاسكندرية للإدارة والمحاسبة

Reham.mohamed@eia.edu.eg

مقدمة

تعتبر قضية الديون الخارجية من القضايا الاقتصادية التي تحظى باهتمام متزايد على مستوى العالم، وأصبحت محل نقاش مستمر. لا سيما في ظل التحديات الاقتصادية والمناخية والصراعات الجيوسياسية التي يشهدها العالم في الآونة الأخيرة. الأمر الذي فرض ضغوطاً تصاعدياً على رصيد الديون الخارجية لسد الفجوات التمويلية ومواجهة هذه التحديات المعقدة. وعلى مستوى الاقتصاد المصري، فقد شهد خلال الفترة من عام 2003 حتى عام 2022 تحولات اقتصادية وسياسية كبيرة، بدءاً من التغيرات السياسية التي أعقبت ثورة يناير في عام 2011، مروراً ببرنامج الإصلاح الاقتصادي منذ عام 2014 في إطار رؤية مصر 2030 للتنمية المستدامة، ووصولاً إلى التحديات غير المسبوقة التي فرضتها جائحة كوفيد-19 في عام 2020. وقد أدت هذه التحولات إلى زيادة الاعتماد على التمويل الخارجي، مما نتج عنه ارتفاع ملحوظ في حجم الدين الخارجي، الذي بلغ 162.9 مليار دولار بنهاية ديسمبر 2022، وهو ما يمثل 35.5% من الناتج المحلي الإجمالي. وقد جاءت هذه الديون بشكل رئيس من مؤسسات التمويل الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، بالإضافة إلى إصدار السندات السيادية. وعلى الرغم أن الديون الخارجية ساهمت في تعزيز رصيد الاحتياطيات الأجنبية الرسمية، وتحسين وضع ميزان المدفوعات المصري خلال معظم سنوات الفترة من 2003 إلى 2022، وتم استخدامها في تمويل العجز في الميزان التجاري، والذي يُعد عجز مزمن منذ الانفتاح التجاري في سبعينيات القرن العشرين. إلا أن تراكمها أدى إلى زيادة كبيرة في أعباء خدمتها، خاصة منذ عام 2014، حيث بلغت مدفوعات خدمة الدين الخارجي 26.28 مليار دولار بنهاية عام 2022، وهو ما يعادل 32.1% من إيرادات الصادرات في العام نفسه. ومن ثم تجاوزت نسبة خدمة الدين الخارجي إلى الصادرات للحدود المرجعية الدولية المقبولة، والتي تتراوح بين 15% إلى 25%؛ ويمثل هذا الارتفاع في أعباء خدمة الديون الخارجية أدى إلى زيادة الضغوط على ميزان المدفوعات. وعلاوة على الأعباء المباشرة للديون الخارجية، فإن الاقتراض

الخارجي غالباً ما يرتبط بشرط تطبيق سياسات اقتصادية ومالية معينة تفرضها المؤسسات المانحة، مما قد يحد من المرونة الاقتصادية للدولة ويعرضها لمخاطر التبعية الاقتصادية. وفي حال عدم استخدام هذه الأموال بكفاءة، تتحمل الدولة عبء سداد ديون متراكمة دون تحقيق عوائد تمويلية كافية، مما يهدد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي على المدى الطويل.

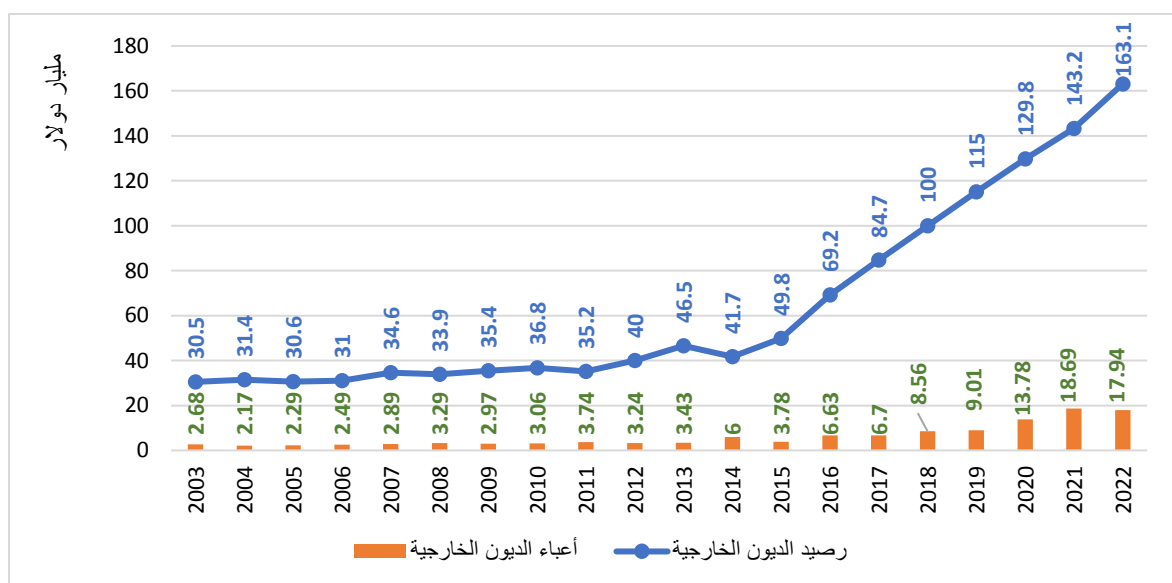
في ضوء هذه التحديات، يبرز هذا المقال تطور الديون الخارجية وتداعياتها على ميزان المدفوعات في مصر خلال الفترة من 2003 إلى 2022، وذلك لفهم الآليات التي تؤثر من خلالها الديون الخارجية على حسابات ميزان المدفوعات، والتوازنات الاقتصادية الكلية؛ لتحديد السياسات المناسبة لإدارة هذه الديون بشكل فعال يضمن تحقيق التنمية المستدامة دون إفراط في زيادة الأعباء على ميزان المدفوعات.

تطور الديون الخارجية خلال الفترة من 2003 حتى 2022

شهد الاقتصاد المصري خلال الفترة من 2003 إلى 2022 تحولات جذرية نتيجة سلسلة من الأزمات الاقتصادية والسياسية المتلاحقة، والتي بلغت ذروتها في أعقاب ثورة 25 يناير في عام 2011. وقد ترتب على هذه التحولات تداعيات اقتصادية واسعة النطاق، تمثلت في تراجع معدلات النمو الاقتصادي، وهروب رؤوس الأموال الأجنبية، وانخفاض حاد في الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتصفية استثمارات أجنبية مباشرة بقيمة صافية بلغت 1.1 مليار دولار أمريكي في عام 2011. بالإضافة إلى ذلك، شهد ميزان الخدمات انخفاضاً ملحوظاً -مع تراجع إيرادات السياحة وعبور قناة السويس التي تعتبر واحدة من أهم إيرادات الدولة من العملات الأجنبية- مما أدى إلى تفاقم العجز في ميزان المدفوعات. ومن ناحية أخرى، ازدادت الأعباء المالية على الموازنة العامة بسبب ارتفاع نفقات الدعم للسلع الأساسية وزيادة الأجور والمعاشات، خاصة بعد تثبيت العمالة المؤقتة وصرف تعويضات لأسر الشهداء. وترتب على هذه التطورات اتساع الفجوات التمويلية الرئيسية، بما في ذلك الفجوة الادخارية، وفجوة العملات الأجنبية، والفجوة المالية. ونتيجة لذلك، لجأت الحكومة المصرية إلى التوسع في الاقتراض الخارجي لسد هذه الفجوات، وارتفعت الديون الخارجية بشكل كبير، خاصة بعد عام 2012. وبلغت الديون قصيرة الأجل والسندات السيادية مستويات قياسية، حيث وصلت إلى 7.04 مليار دولار و5.2 مليار دولار على الترتيب في عام 2013. كما شهدت الودائع طويلة الأجل -خاصة من الدول العربية- زيادة ملحوظة خلال نفس الفترة.

ومع بدء الإصلاحات الاقتصادية منذ عام 2014، وإطلاق مشروعات قومية كبرى، واتباع سعر صرف أكثر مرونة للجنيه المصري على إثر قرار البنك المركزي المصري في عامي 2016 و2022؛ الذي ترتب

عليه ارتفاع قيمة كافة الالتزامات بالعملة الأجنبية، فضلاً عن تداعيات جائحة كوفيد-19 في 2020؛ استمرت الديون في الارتفاع، وتوسعت مصر في الاقتراض من المؤسسات الدولية. حيث حصلت على قروض كبيرة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، بما في ذلك قرض بقيمة 3.15 مليار دولار من البنك الدولي في عام 2015، وآخر بقيمة 12 مليار دولار من صندوق النقد الدولي في عام 2016، وتمويلات إضافية من خلال برنامجي التمويل السريع (RFI)، والاستعداد الائتماني (SBA) بقيمة إجمالية بلغت 8.17 مليار دولار؛ لمواجهة آثار الجائحة في عام 2020. كما تم إصدار أدوات ديون خارجية قصيرة الأجل من خلال اتفاقية إعادة الشراء (REPO) بقيمة 3.8 مليار دولار في عام 2019، فضلاً عن إصدار سندات دولية، بما في ذلك السندات الخضراء، لتمويل مشروعات التنمية المستدامة، مما زاد من أعباء الديون الخارجية وخدمتها حتى نهاية عام 2022. ويلخص الشكل التالي رقم (1) تطور رصيد الديون الخارجية خلال الفترة من 2003 وحتى 2022:



المصدر: من واقع بيانات البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية (WDI, 2022)

وفقاً لنموذج الفجوتين، قد تعاني الدول من فجوة في الادخار المحلي أو فجوة في العملات الأجنبية، وأن واحدة من تلك الفجوتين أو كليهما ستكون سائدة خلال فترة ما. لذا، تلجأ الدول في مراحل التنمية المبكرة أو التي تتبنى خطة تنمية طموحة إلى الاقتراض من الخارج لتمويل الفجوة السائدة وركب مسيرة التنمية الاقتصادية.

ومن ثم تستخدم الديون الخارجية كأداة تمويلية لتعزيز النمو الاقتصادي من خلال استيراد السلع الرأسمالية والوسيلة التي تدعم زيادة القدرة الإنتاجية والتصديرية للاقتصاد. وبالتالي، فإن فعالية هذه الديون تعتمد بشكل كبير على كيفية استثمارها وتأثيرها على الهيكل الاقتصادي، خاصة في سياق الواردات والصادرات.

فمن ناحية الواردات، أدت الديون الخارجية إلى زيادة القدرة التمويلية للاقتصاد المصري، مما أدى إلى ارتفاع الطلب المحلي على الواردات من السلع الرأسمالية والوسيلة والاستهلاكية. حيث بلغت نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي 26.4% كمتوسط عن الفترة (2003-2022)، مما يعكس اعتماد الاقتصاد المصري بشكل كبير على الواردات لتلبية احتياجات الإنتاج والاستهلاك. وشكلت واردات السلع النسبة الأكبر من إجمالي الواردات، بمتوسط 74% عن الفترة (2003-2022)، وبلغت قيمتها 71.75 مليار دولار أمريكي في عام 2022 من إجمالي الواردات البالغة 97.15 مليار دولار في نفس العام. وتشير البيانات إلى أن المواد الخام والوسيلة -مثل القمح والكيماويات والأسمدة- شكلت نسبة كبيرة من إجمالي واردات السلع بمتوسط بلغ 13.6%، بينما شكلت السلع الاستثمارية -مثل الآلات الزراعية والمعدات الرأسمالية- نسبة 30%. كما شكلت السلع الاستهلاكية سواء المعمرة أو غير المعمرة نسبة 21% من إجمالي واردات السلع. هذا الاعتماد الكبير على الواردات يعكس الحاجة المستمرة إلى العملات الأجنبية، مما يزيد من الضغوط على ميزان المدفوعات ويبرز أهمية الاقتراض الخارجي.

أما من ناحية الصادرات، فعلى الرغم من الجهود التنموية التي بذلتها الدولة لتعزيز الطاقة التصديرية، شهد قطاع الصادرات تقلبات كبيرة خلال الفترة (2003-2022). فقد تميزت الفترة (2003-2008) بأداء قوي لقطاع الصادرات، مدفوعاً بارتفاع صادرات الوقود نتيجة زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع البترول، بالإضافة إلى نمو صادرات الخدمات -خاصة السياحة- التي ارتفعت من 11 مليار دولار في عام 2003 إلى 24.9 مليار دولار في عام 2008. وعلى العكس من ذلك، فقد شهدت الفترة (2009-2016) تراجعاً في الأداء التصديري بسبب عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، مما دفع الدولة إلى الاعتماد على الاقتراض الخارجي لتحقيق فوائض كافية في ميزان المدفوعات يستخدم في تمويل مستلزمات الإنتاج في مشروعات البنية التحتية. بينما شهدت الفترة (2017-2022) بداية التعافي في قطاع الصادرات مرة أخرى، حيث ارتفعت إيرادات صادرات السلع والخدمات من 33.6 مليار دولار في عام 2016 إلى 42.87 مليار دولار في عام 2017، ثم واصلت الارتفاع لتصل إلى 76.3 مليار دولار في عام 2022. وقد ساهم في هذا التحسن عودة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر -خاصة في قطاع النفط والغاز، مع اكتشاف وبدء الإنتاج من حقل ظهر في عام 2017- فضلاً عن زيادة صادرات الغاز الطبيعي المسال من شركتي المصرية للغاز الطبيعي،

وإيجاس. وذلك بالإضافة إلى مشروعات الطاقة المتجددة مثل محطة بنبان للطاقة الشمسية. كما تم إنشاء مدن صناعية جديدة، مثل مدينة الجلود بالروبيكي ومدينة الرخام بالجلالة، وتطوير صناعات الغزل والنسيج، مما ساهم في تنويع الهيكل التصديري. ولكن مازالت إجمالي الصادرات تمثل نسبة منخفضة من الناتج المحلي الإجمالي بلغت 20% كمتوسط عن الفترة (2003-2022)، وما زال الاعتماد الأكبر لتعبئة العملات الأجنبية على إيرادات صادرات الخدمات كالسياحة والنقل عبر قناة السويس.

واستناداً لما سبق، يتضح أن هناك ضعفاً ملحوظاً في إنتاج الصناعات التحويلية المعقدة الموجهة للتصدير، وهو ما يمكن أن يُعزى إلى أن الإنفاق العام المدعوم بتدفقات الديون الخارجية لم يكن كافياً لتنمية قطاع الصادرات بشكل فعال، ولم يظهر تأثيره بشكل واضح بعد. بالإضافة إلى ذلك، تركز الإنتاج في القطاعات التقليدية غير المعقدة، بينما تم إهمال قطاعات الصناعات التحويلية وتكنولوجيا المعلومات الذي يُعد أحد التحديات الرئيسية التي أعاق نمو الصادرات في مصر، حسبما أشار تقرير للبنك الدولي في عام 2020. مما أدى إلى انخفاض العائد الصافي من صادرات السلع. ومع الارتفاع المتزايد في رصيد الديون الخارجية أدى إلى زيادة الأعباء المالية المترتبة على خدمة هذه الديون، حيث بلغت نسبة خدمة الديون إلى صادرات السلع والخدمات ذروتها في عام 2020 بنسبة 34.4%، ونسبة 32.1% في نهاية 2022؛ متجاوزة بذلك الحدود الدولية المقبولة التي تتراوح بين 15% إلى 25%. ويشير هذا إلى أن أعباء خدمة الديون تستنزف نسبة كبيرة من إيرادات الصادرات.

وختاماً، يمكن القول إن الديون الخارجية ساهمت في الحفاظ على معدل نمو اقتصادي مرتفع نسبياً، وتمويل عدد من المشروعات القومية الكبرى في مجال البنية التحتية. ومع ذلك، لم يظهر بعد الأثر الكامل لهذه الجهود التنموية على تنمية قطاع الصادرات، كأحد مصادر العملة الأجنبية الرئيس للاقتصاد للوفاء بأعباء الديون الخارجية. ومن ناحية أخرى، ترتب على تراكم أعباء خدمة هذه الديون الخارجية أن أصبحت عبئاً إضافياً على ميزان المدفوعات، إلى جانب استمرار عجز الميزان التجاري. **لذا يوصى** بضرورة استثمار الديون الخارجية في المشروعات التي تعزز من قدرة الاقتصاد على الإنتاج وتعزز من قدرته التصديرية، ومن ثم تنمية الصادرات وزيادة قدرتها التنافسية وزيادة إيراداتها؛ لضمان استدامة ميزان المدفوعات، والاستقرار الاقتصادي في إطار التنمية المستدامة.